

حقوق المرأة

للاستاذ على عبد الله



يخيل إلى أن الذين يطالبون بحقوق المرأة ... ويريدون لها أن تشارك في السياسة ، وتمطى صوتها في الانتخابات النيابية ، إنما يتآمرون عليها ويمعملون على تضييع حقوقها ، وإفسادها بإخراجها عن طبيعتها ووظيفتها التي خلقت لها لأن الله خلق المرأة لتكون أنثى ، وجعل وظيفة الأنوثة من أهم وظائف الحياة ، وأتاح للمرأة أن تدع فيها وتنتج ماشاء لها الإبداع والإنتاج ؛ وهياً لها كل فرصة للبلوغ بهذه الأنوثة إلى قمة المجد والمظمة

ولذا كان كل تصرف أو عمل يراد به إبعاد المرأة عن عملها ، وإخراجها عن دائرة اختصاصها ، وإشراكها مع الرجل فيما هو من عمل الرجولة محاولة طائشة ليست من مصلحة المرأة في شيء .

إنهم يطلبون مساواة المرأة بالرجل ! ! فإذا فرضنا أن هذه المساواة قد تمت ؛ بل انفرض أن المرأة قد أصبحت رجلاً بالفعل ! ! فهل تكون أسعد حظاً وأكبر شأنًا أو أعظم منزلة مما هي الآن ؟ ما أظن ذلك أبداً ، وما زالت المرأة في نظري تمتاز بجمال الأنوثة ، وتباهى بالطرف الكحيل ، والحد الأسيل ، والخصر النحيل ، ولو أنك شبت امرأة رجل مرة واحدة لاعتبرت ذلك إهانة لها وتجريحاً لجمالها ! !

ولعل الذين يطالبون بمساواة النساء بالرجال لا يدرون أن من الخير للمرأة أن تبقى كما هي والألا تؤدي من الأعمال إلا ما يتفق مع رقة الأنوثة وسحر النساء ، وأنها في أنوثتها أفضل ألف مرة مما لو كانت قريبة من الرجولة

ولا شك أن طلب النساء المساواة بالرجال كطلب الرجال المساواة بالنساء ، فإذا أمكن أن يستقيم هذا المنطق مع مناهج الحياة الاجتماعية أمكن للمطالبين بحقوق المرأة أن يحققوا مطالبهم ! ! إنني أعتقد أن المرأة ليست في حاجة إلى شيء من الحقوق حتى تطالب به . أفهي فيما أرى متمتعة بكافة الحقوق التي منحها

إياها الطبيعة والشريعة ، وهي مساوية لحقوق الرجل تماماً ، وكل ما في الأمر أن هذه الحقوق تختلف باختلاف الجنسين ، وقد فرض الله لكل منهما ما يتفق مع فطرته وقدرته وخلقته ، وبذلك يمكن النظر إلى ما للرجل وما للمرأة عن طريق الموازنة والتبادل ، لا عن طريق المساواة وتوحيد الأعمال ، لأن هذا يفسد نظام المجتمع ويضع الأمر في يد غير أهله ، وقد يسر الله كل جنس لما خلق له وبشيء من الموازنة بين ما قرره الشريعة للنساء وللرجال نجد المرأة في الكفة الراجحة ، ورى أنها حين تطلب المساواة بالرجل تنزل عن شيء كثير من امتيازاتها

هذا عقد الزواج الذي يجمع بين المرأة والرجل ، يلتزم فيه الرجل بالمهر والنفقة بجميع أنواعها : نفقة السكن والغذاء والكساء وما يتبعها من ملحقات ، وهو مع ذلك كله لا يعطى الرجل أكثر من حق الاستمتاع بالمرأة استمتاعاً عاطفياً بحتاً مجرداً عن الماديات والخدمة والتسخير

وقد حددت الشريعة هذا المعنى بنص الآية الكريمة (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون)

وإذا فالعلاقة بين الزوجين يجب أن تقوم على أساس سكون النفس وإرتياحها واطمئنانها ورضاها ، ولن يتأتى هذا السكون إلا بتجاوب الشهور ، وتبادل العاطفة وتقارب الثقافة وتكافؤ التربية . وأضافت الشريعة إلى هذا كله وجوب توفر المودة والرحمة ، وكلها صفات عاطفية مجردة عن النفقة والانتفاع ، وهذا نوع عجيب من السمو ورفع المرأة إلى أرقى المراتب ووضع العلاقة الزوجية في أسنى الدرجات

لقد كانت المرأة في الجاهلية تباع وتشترى ، وتكره على الزواج والبناء ، وتورث ولا ترث ، وتمنع من التصرف في مالها ، وكان قدماء الرومان يشكون في أنها إنسانة ويمتدنون أنها حيوان نجس لم يخلق إلا للخدمة ، وكان بعضهم يغالى في انتقاء شرها ويرى تكريم فيها لمنعها عن الكلام كالكلب المقور أو الجمل المنموض ! ! وأغرب من هذا أنه كان يباح للوالد ذبح ابنته أو دفنها في التراب وهي على قيد الحياة دون أن يؤخذ بجزء أوقصاص (وإذا بشر أحدكم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم)

أمام هذه الفوارق الطبيعية التي لا حيلة لأحد فيها ١٩
وإذا فرضنا أننا أعطينا المرأة حق التصويت في البرلمان ،
فسيصبح هذا إعطاؤها حق النيابة ، وحين يصبح النساء أغلبية
في المجلس تفضي التقاليد البرلمانية بتأليف الوزارة منهن ، وليس
ببيد أن نرى في مصر بعد تنفيذ هذا الاقتراح وزارة من الجنس
اللطيف !

وأنا مطمئن إلى أنه سيكون من أول ما تقرره هذه الوزارة
اللطيفة ... إلغاء الضرائب المفروضة على الوارد من أدوات التجميل
والجوارب (النايلون) وأقلام الشفاء الحمر وزجاجات العطور ،
وأصباغ الأظافر ، وإنشاء الماهد المالية لابتكار الأزياء وخطاطة
الملابس وابتداع أنواع من الأحذية تزيد الأقدام جاذبية وإعراء
ولا ريب أن وجود النساء في البرلمان يجعل لمن حق التشريع
وجودهن في الوزارة يعطيهن سلطة التنفيذ وبذلك تنعكس الآية
وتكون النساء قوامات على الرجال

ألا ليت الذين يتملقون بهذا الخيال يعلمون أن العالم في حاجة
إلى الأنوثة كما هو في حاجة إلى الرجولة ، وأن لكل منهما
اختصاصاً فرضته الطبيعة على الجنسين ؛ فحالة خلط عمل النساء
بمعمل الرجال محاولة طائشة تؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي
وفساد الأسرة وخراب البيت !

والبيت مملكة قائمة بذاتها تحتاج إلى مجموعة كبيرة من القوى
والجهود لتنظيمه وتديره ، وتوزيع الزمن والجهد والثروة على ما
تطلبه من متاع الحمل والرضاع والتربيت ومشاكل الطهي
والنظافة والتدبير وشواغل التعليم والتربية والتوجيه والتوفيق
بين رغبات الأطفال ، ومشاكل العيال ، وحقوق رب البيت في
الراحة والسكون والمتاع والاستجمام

هذا هو عمل المرأة في البيت وهو عمل ليس هيناً ولا سهلاً ،
فإذا أرادت أن تخدم وطنها فهذا هو السبيل الصحيح ، وإذا شاءت
أن ترفع الأنوثة إلى ذروة المجد وبقية العظمة ، فليكن ذلك من طريق
الإبداع في تنظيم البيت ومحويل هذه المملكة الصغيرة إلى جنة
وارفة الظلال ، مخضرة العشب يمد الأطفال فيها حنان الأمومة
وجمال العطف ويشعر الزوج في ظلها ببرد الراحة ، ونسيم العافية
وصفو العيش الرغيد ١١

على عبد الله

(النسوة)

يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أبعسك على هون أم يدسه
في التراب ألا ساء ما يحكمون) وكانوا يقولون في مأثور الحكم
(دفن البنات من الكرمات) ومن أغرب ما يرويه لنا التاريخ
عن فرنسا التي وضعت دستور الحرية للعالم ... أنها لم تقرر أن المرأة
إنسانة إلا سنة ١٥٨٦ ، أما الإسلام فقد نسخ هذه الأوضاع
وساوى بين الرجل والمرأة بقوله : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) (من عمل صالحاً
من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجينه حياً طيباً) (يا أيها النبي
إذا جاءك المؤمنات يبائبنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا
يسرقن ولا يزني ولا يقتلن أولادهن ، ولا يأتين بهتاناً يفترينه
بين أيديهن وأرجلهن فيأبينن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم)
(ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة)

هذه الآيات الكريمة تبين لنا بمنتهى الوضوح أن المرأة لها
مثل ما للرجل من الحقوق في القيمة لا في النوع ، وليس للرجل
عليها غير درجة واحدة ، هي حق الرعاية والحماية والولاية ، وهو
حق تقرره طبيعة الحياة ، إذ لا بد لكل أسرة من راع يتولى
أمورها ويحمل المسئولية عنها ، والرجل في هذا المقام أولى بالرعاية
لأنه صاحب الفضل والجهد والنفقة والمسئولية

(الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وبما أنفقوا من أموالهم)

حتى هذه الدرجة التي جعلها الله للرجل على المرأة ، لم يشأ أن
يجعلها خالصة له بدون عوض ، فكافه بالسمي وأعطاه حق
القيادة ، وألزمه النفقة ، وخصه بالولاية والقوامة ، وجعل له
الضعف في الميراث وحملته تكاليف المهر والإنفاق ، فتصادت
الكفتان ، وعرف كل فريق حقه ، ولم يعد لأحدهما أن يبغى
على الآخر

وإذا فما بال المرأة تحاول المدوان على الرجل وتريد أن تسلبه
وظيفته وتزاحمه فيما هو من شأنه ؟ وهل هي بهذه المساواة التي
نطلبها تريد أن تشترك في الإنفاق ودفع المداق ، والكفاح في
الحياة من أجل مطالب الأسرة ؟ أم أنها تريد الاشتراك في التشريع
والحكم والنيابة دون أن تشترك في الأعباء والتكاليف ١١

وهي استطاعت أن تحاكي الرجل في كل شيء ، وتشاركه
في كل أمر ، فهل تمتد أن هذا يحقق لها المساواة ؟ وهل في
استطاعتها أيضاً أن تجعل الرجل يحمل ويولد ويرضع أم تقف عاجزة